23 يناير 2026

السيد جون مبادي،
وزير الخزانة الوطنية والتخطيط الاقتصادي، كينيا

السيد المحترم،

بشأن: دور كينيا في تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) لعام 2026

نحن، منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، نرحب بالخبر الذي يفيد بأن حكومة كينيا ستستضيف فعالية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) تحت شعار "الاستثمار في مستقبلنا" في26يناير.

لقد لعبت حكومة كينيا دوراً حاسماً إلى جانب المملكة المتحدة في عملية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) الأخيرة، ونأمل أن يشكل ذلك مثالاً قوياً لعملية التجديد التالية، التي ستستضيفها إيطاليا ونيجيريا بشكل مشترك في وقت لاحق من هذا العام.

في الجولة الأخيرة لتجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE)، التي استضافتها كينيا والمملكة المتحدة بشكل مشترك، أعد الرئيس كينياتا إعلاناً لرؤساء الدول بشأن تمويل التعليم، وسيكون من المنطقي أن تشجع كينيا حكومة نيجيريا وتدعمها للقيام بشيء مماثل، من أجل حشد الالتزامات والتعهدات من الحكومات الشريكة في الشراكة العالمية للتعليم (GPE) في جميع أنحاء العالم.

وينبغي أن يكون "نداء العمل بشأن تمويل التعليم"، الذي تم الاتفاق عليه في قمة رؤساء الدول التابعة للأمم المتحدة حول تحويل التعليم (TES) في عام 2022، نقطة مرجعية منطقية وأساسية لتشكيل هذه الالتزامات الجديدة، حيث يؤكد النداء على أهمية اتخاذ إجراءات بشأن الضرائب والديون وفواتير أجور القطاع العام من أجل تحويل تمويل التعليم. كانت قمة TES أعلى اجتماع عالمي على الإطلاق في مجال التعليم، ووضعت جدول أعمال حاسمًا بشأن تمويل التعليم العام، والذي ينبغي المضي قدمًا فيه بشكل استراتيجي في الفترة التي تسبق تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) في عام 2026 وأثناءه:

1. بشأن الضرائب

يدعو نداء TES إلى العمل الحكومات إلى "الالتزام بالوصول إلى نسبة ضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي مناسبة حسب المطلوب، من خلال إصلاحات ضريبية طموحة وتدريجية مع التزامات مرتبطة بتمويل الاستثمار في التعليم".
كما دعت التقرير المجتمع الدولي إلى «إعطاء الأولوية للإجراءات العالمية المتعلقة بالضرائب، ودعم الإصلاحات الدولية التي يمكن أن تساعد البلدان على زيادة إيراداتها الضريبية بطريقة سريعة وتدريجية»، بما في ذلك من خلال «اتخاذ إجراءات عالمية بشأن الثغرات الضريبية، وإبرام اتفاقات بشأن سجل عالمي للأصول، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والضرائب التجارية غير العادلة، والتصدي للملاذات الضريبية، وتعزيز عملية وضع قواعد ضريبية عالمية عادلة».

وينبغي إعادة التأكيد على أهمية هذه الالتزامات في عملية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم، مع تشجيع الحكومات الشريكة على تقديم أمثلة على كيفية مساعدة توسيع الإيرادات الضريبية من خلال الإصلاحات التقدمية في تحويل التمويل المتاح لنظم التعليم. ومن المهم أيضًا الإشارة إلى الدور الحاسم الذي لعبته مجموعة أفريقيا في الأمم المتحدة في دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة في 2023/2022، وكيف ساعدت المفاوضات حول هذه الاتفاقية في نيروبي عام 2025 في الحفاظ على الزخم. يجب الحفاظ على هذا الزخم حتى عام 2026 حتى الموافقة النهائية على اتفاقية الضرائب للأمم المتحدة في عام 2027 - حيث إن تغيير القواعد الضريبية العالمية أمر حاسم لتمكين كل بلد من جمع المزيد من الإيرادات المحلية لتحويل تمويل التعليم.

2. بشأن الديون

كان نداء TES للعمل واضحًا جدًا بشأن الحاجة إلى معالجة مشكلة الديون إذا أرادت الدول تمويل تعليم عام جيد. وحث المجتمع الدولي على "دعم الإجراءات المتعلقة بتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وفي بعض الحالات، إلغائها، لأي دولة تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم". كما دعا الحكومات إلى المساعدة في "مراجعة

الهيكل المالي والديون الدولي... بما في ذلك إزالة الشروط التي تتطلب خفض الإنفاق على التعليم كشرط مسبق للحصول على تمويل جديد".

في إطار عملية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم، يجب على حكومة كينيا، إلى جانب نيجيريا والعديد من البلدان الأخرى، أن تسلط الضوء على مدى الضرر الذي يلحق بها عندما تضطر إلى إنفاق مبالغ على خدمة الديون الخارجية تفوق ما تنفقه على التعليم. ويشكل مستوى الديون في جميع أنحاء أفريقيا اليوم أحد أكبر العقبات التي تحول دون زيادة الإنفاق على التعليم. ففي ظل وجود 54 دولة تعاني من أزمة ديون، و50% من جميع البلدان ذات الدخل المنخفض تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم، فإن هذه مشكلة شائعة تحتاج إلى اهتمام عاجل. نأمل أن تتمكن الحكومة الكينية من العمل مع الحكومة النيجيرية وغيرها لتوحيد القوى من أجل الدعوة إلى إعادة هيكلة جريئة للديون وإلغاء الديون وإصلاح هيكل الديون كوسيلة رئيسية لإحراز تقدم في تمويل التعليم. في قمة الأمم المتحدة لتمويل التنمية التي عقدت في إشبيلية في يونيو 2025، انضمت كينيا ونيجيريا إلى دول أفريقية أخرى في الدعوة إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية. وقد تم حجب هذا الأمر في وثيقة النتائج التوافقية النهائية الصادرة عن إشبيلية، لكن يمكن لكينيا ونيجيريا التأكيد على أهمية المضي قدماً في هذا الأمر لدعم تمويل التعليم – على سبيل المثال، دعوة جميع الحكومات الشريكة في الشراكة العالمية للتعليم (GPE) إلى دعم التصويت لصالح اتفاقية الأمم المتحدة للديون في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. بشأن التقشف والمعلمين

دعت مبادرة TES المجتمع الدولي إلى «حث صندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على معالجة العقبات التي تحول دون زيادة الإنفاق على التعليم، مثل القيود المفروضة على أجور القطاع العام؛ ودعم السياسات التي تتيح توظيف أعداد كبيرة من المعلمين المحترفين في الأماكن التي تعاني من نقص في الكوادر التعليمية». وقد عززت التوصيات النهائية الصادرة عن فريق العمل الرفيع المستوى المعني بمهنة التدريس التابع للأمين العام للأمم المتحدة في عام 2024 هذه الأجندة.

تُتيح عملية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم فرصة لمقاومة النصائح السياساتية التي غالبًا ما تكون قسرية من جانب صندوق النقد الدولي – والتي تدعو إلى خفض أو تجميد نفقات أجور القطاع العام – والتي لها تأثير مدمر على القدرة على توظيف المزيد من المعلمين، على الرغم من النقص في أعدادهم. وينبغي لحكومة كينيا أن تعمل مع نيجيريا للدعوة إلى أن يدعم صندوق النقد الدولي الزيادات الفعلية في النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على رواتب القطاع العام لمعالجة النقص في المعلمين، وكذلك الدعوة إلى أن يجلس صندوق النقد الدولي إلى طاولة الحوار المستمر مع المجتمع التعليمي العالمي (وهو ما يواصل الصندوق تجنبه).

من المنطقي أن تركز مبادرة رؤساء الدول لتجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) على أجندة التمويل الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي تم الاتفاق عليها في قمة «تحويل التعليم». ويمكن لكينيا، بصفتها أحد المضيفين السابقين، أن تعمل مع حكومة نيجيريا لبناء رؤية إيجابية وتحويلية بشأن تمويل التعليم خلال مؤتمر تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم. وسيكون مؤتمر تجديد الموارد المقرر عقده في 26 يناير منبراً قوياً لإظهار هذا الالتزام والتعاون.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن يدعو أي بيان جماعي صادر عن الحكومات الشريكة المانحين إلى الحفاظ على التزاماتهم تجاه الشراكة العالمية للتعليم أو زيادتها، وتذكيرهم بهدف تخصيص 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومعيار قمة تحويل التعليم الذي ينص على تخصيص 20% من المساعدات للتعليم – وإعادة التأكيد على أهمية مبادئ فعالية المساعدات. وسيكون العديد من الحاضرين في 26 يناير من المانحين الثنائيين، ومن الضروري أن يشعروا بالضغط الجماعي من الحكومات الشريكة النامية لعكس الاتجاهات المقلقة في خفض المساعدات.

ونظراً لدور كينيا كرائدة إقليمية في مجال تعليم الفتيات وتمكين الشباب، فإننا نؤكد على أهمية ضمان أن تكون جميع الالتزامات المالية التي يتم التعهد بها في مؤتمر تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم
مراعية للمنظور الجنساني وتحويلية وشاملة. ونحث حكومة كينيا، بالشراكة مع نيجيريا، على ريادة استراتيجيات تمويل التعليم التي تزيل الحواجز التي تواجه الفتيات، ولا سيما اللواتي يتأثرن بالزواج المبكر والحمل و/أو الإعاقة، وإعطاء الأولوية لتعيين واستبقاء المعلمين المدربين على مراعاة المنظور الجنساني. ومن خلال وضع المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في صميم تمويل التعليم، يمكن لكينيا أن تؤكد من جديد ريادتها القارية وأن تضع سابقة تحويلية للمجتمع التعليمي العالمي.

ورغم أن هذه فرصة لإثارة القضايا الاستراتيجية على الساحة العالمية، فإنها تمثل أيضًا فرصة لحكومة كينيا لتعزيز التزاماتها المحلية بتمويل التعليم، على سبيل المثال من خلال تقديم تعهدات تتعلق بإطار العمل المكون من أربعة محاور:

1. الحفاظ على حصة الميزانية المخصصة للتعليم عند حد أدنى قدره 20% من ميزانيتها السنوية للتعليم
2. زيادة حجم الميزانية الحكومية الإجمالية (من خلال اتخاذ إجراءات بشأن الضرائب والديون والتقشف)
3. زيادة استهداف الإنفاق على التعليم – للوصول إلى الفئات الأكثر استبعاداً وتهميشاً، بما في ذلك الفتيات واللواتي تزوجن مبكراً أو الحوامل
4. زيادة الرقابة على الإنفاق على التعليم – على سبيل المثال من خلال عمليات التدقيق المستقلة / متابعة الميزانية على مستوى المجتمعات المحلية، ومتابعة دمج قضايا الإعاقة في جميع السياسات والبرنامج، وما إلى ذلك – لضمان وصول الأموال فعلياً، لا سيما إلى المجتمعات المهمشة.

مع احتفالنا باليوم الدولي للتعليم في24يناير، نتطلع إلى الحدث المقرر في 26 يناير ونأمل أن تتمكن حكومة كينيا من التعاون مع حكومة نيجيريا للاستفادة القصوى من هذه الفرصة التاريخية للقيادة على الساحة التعليمية العالمية.

مع خالص التقدير

منظمة أكشن إيد
مجموعة عمل "إليمو بورا" تحالف "إليمو بيتو"
المنتدى الأفريقي للمرشدات التربويات (FAWE) - فرع كينيا الحملة العالمية من أجل التعليم (GCE)
المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجنة حقوق الإنسان الكينية
منظمة بلان الدولية
تحالف الضرائب والتعليم (Tax Ed)